نشوء وتطور الحركة النقابية العمالية في السودان حتى عام ١٩٥٦

بان علي حمد سلمان

نشوء وتطور الحركة النقابية العمالية في السودان حتى عام ١٩٥٦

بان علي حمد سلمان

المقدمة

إن الحركة النقابية في أي مجتمع من المجتمعات ماهي في الحقيقة إلا انعكاس لمدى وعي الطبقة العاملة في ذلك المجتمع، ويتوقف ذلك القياس على درجة النمو الاجتماعي الذي بلغته تلك الطبقة لذا فأن الحركة النقابية لا تنشأ من فراغ وإنما هي تعبير عن انعكاس اجتماعي للطبقة العاملة، ومن هنا تتفاوت درجة النمو والنضج للحركات النقابية في العالم.

وتكمن اهمية دراستنا لهذا الموضوع، من خلال ما تمثله الحركة النقابية من قيمة انسانية للقوى العاملة عند تلاقيها وتفاعلها مع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى أي إن النقابات هي الجانب الانساني والشعبي للتاريخ والاقتصادي والسياسي، فعملت على إنقاذ العمال من الاستغلال الاقتصادي ومكنتهم من الحصول على حقوقهم المشروعة والوقوف أمام الرأسماليين أصحاب رؤوس الاموال.

ولهذه الاسباب مجتمعة تم اختيار العنوان ليكون موضوعاً لدراستنا لعلها تسهم في أبراز الدور الحقيقي للطبقة العاملة، إذ لم يتناول الباحثون بقدر كاف من الدراسة والتمحيص اية قراءة جديدة للتاريخ النقابي من زاوية معرفية و مدى التأثير الذي تركته الحركة النقابية في السودان .

نشوء وتطور الحركة النقابية العمالية في السودان حتى عام ١٩٥٦

شهدت السودان تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال مرحلة الحكم العثماني – المصري ١٨٢١–١٨٨٥، إذ قامت سلطات الاحتلال بتطوير وتحسين شبكة المواصلات الضرورية لتوسيع النشاط التجاري(١).

وتم إنشاء خط السكك الحديد الذي مد من وادي حلفا(٢) إلى الخرطوم والذي أكمل في نهاية عام ١٨٩٩ ، كما أكمل خط سكة حديد بين سواكن(٣)، وبربر(٤)، عام ١٩٠٦، وفي عام ١٩٠٩ مد خط سكة حديد إلى وادي مدني، وذلك لخدمة منطقة الجزيرة(٥). وساعدت جميع خطوط السكك الحديد على تطوير الحركة التجارية إذ ساعدت على تصدير القطن والصمغ والسمسم وغيرها(٦).

ساهمت السكك الحديد في التطوير الاقتصادي والاجتماعي وأدت إلى نمو الأعمال التجارية والظهور التدريجي لطبقة التجار، فضلاً عن إسهامها في تكوين طبقة عاملة ذات خبرات فنية جديدة(٧).

ولأول مرة في السودان، أنشأت بريطانيا مكتباً مركزياً للعمل بالعاصمة عام ١٩٠٤، كانت له فروع عدة بالمديريات وأنيطت به مهمة توفير العمال وتطوير العمالة، كما عملت السلطة عام ١٩٠٥ على جلب عمال مهرة أجانب لسد حاجة السودان من العمال، ومن خلال التطور الصناعي البطيء وتلبية حاجة دواوين الحكومة وكبار موظفي الدولة شهدت الحقبة بين عامي (١٩١٠–١٩٢٠) تزايد الحاجة لخدم المنازل والعمال المهرة وغير المهرة(٨).

ويبدو أن الاستياء من شروط الخدمة في ظل القهر الاستعماري قد ساهم في بلورة الوعي النقابي والسياسي بشكل مبكر من حداثة العمل المأجور كمهنة(٩).

وكان نظام الأجور في بداية الحكم البريطاني ذا طابع مختلف نتيجة لطبيعة العمل وشكله البدائي، وكان عائقاً لرفع الإنتاج وفي مناطق جنوب السودان، أخذ الصبغة الانعزالية نفسها في النظر للعمال والعمل، كانت سمات نظام الأجور النقدية والأجور العينية نظير العمل أياً كان نوعه ذا شروط مجحفة ولا تقابل المجهود المبذول

في العمل، ولا تفي احتياجات العمال الحياتية الاعتيادية مما أدى الى سلسلة من الاحتجاجات والاضرابات المطالبة بزيادة الأجور الضئيلة[١٠]، لقد كانت سياسة السلطة الاستعمارية ذات اهتمام أساسي بشؤون العمل وزيادة الإنتاج وإهمال العامل وشؤونه، فضلاً عن تجاهل تردي أحوالهم المعيشية الأسرية.

من جراء تلك الأحوال المتردية للعمال، بدأت الحركات العمالية، بالنشاط المبكر مطالبين بقوانين منصفة لحقوقهم[١١]، وفي ضوء ذلك أضرب عمال الغابات عام ١٩٠٣ احتجاجاً على قلة الأجور، كما شهد عام ١٩٠٧ إضرابات عدة مثل اضراب عمال الغابات ، وإضراب عمال مصلحة البواخر النهرية، وإضراب مزرعة الفاضلات بالمديرية الشمالية، كما شهد ذلك العام إضراب الكتبة وقيام موظفي الحكومة بتقديم مذكرة استنكروا فيها قلة الأجور ورداءة ظروف وشروط الخدمة[١٢].

كما اضرب في العام ذاته العمال المصريون الذي جاءوا من مصر للعمل في مصلحة البواخر النيلية نتيجة تذمرهم من ضآلة أجورهم ، وكان السجن نصيب البعض منهم، وقد تراوحت أعمار العاملين ما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة في ذلك الوقت[١٣]. إلى جانب ذلك، قدم موظفو السلك الكتابي بالمصالح الحكومية مذكرة عام ١٩٠٨ ضمت شكواهم من شروط الخدمة وضآلة المرتبات ، في العام التالي قام سبعون من عمال فرع الزراعة بمشروع الكاملين الحكومي بأضراب عن العمل ، إذ لم تستجيب الحكومة لمطلبهم بزيادة الأجور، وقد فصل أولئك العمال، ومع ذلك حدث أضراب آخر من جانب عمال المزرعة الباقين[١٤].

لقد أزعجت تلك الاضرابات الحكومة فطلب مكتب العمل الذي أنشئ عام ١٩٠٤ من مديري المصالح والمديريات اعداد دراسات عن أسباب تفشي ظاهرة الاضرابات ، وتقديم المقترحات الكفيلة بالقضاء عليها ، وعلى الرغم من التهديدات اضرب عمال المزرعة التجريبية بمدينة طيبة احتجاجاً على قلة الأجور وسوء السكن، وعدم توفر الطعام وحدثت مواجهات بين العمال والشرطة سقط على أثرها عدد من العمال في الأول من حزيران عام ١٩١٠، بعد أقل من ثلاثة أشهر على تلك الأحداث

، اضرب عمال مصلحة الاشغال العامة احتجاجاً على قلة الأجور مما أدى إلى سجن قادتها لسنوات عدة[١٥].

وشهدت الحقب المتلاحقة عدداً من الاضرابات منها إضراب عمال ميناء بورسودان[١٦]، وإضراب عمال طريق اركويت، وإضراب عمال وادي حلفا، وإضراب عمال ورش سكة حديد عطبرة.

خلال تلك الأعوام التي تخللتها تلك الإضرابات ابتداءً من عام ١٩٠٣ وصولاً إلى عام ١٩٠٧ ، عملت بريطانيا على العمل باتخاذ سلسلة الإجراءات التي تحد من تزايد الإضرابات في السودان ومنها الآتي:

أولاً:- إنشاء مكتب عمال الخرطوم عام ١٩٠٤.

ثانياً:- صدور قانون تعويضات العمال عام ١٩٠٨.

ثالثاً:- صدور قانون التلمذة الصناعية عام ١٩٠٨.

رابعاً:- تم تعديل قانون المعاشات عام ١٩٠٩[١٧].

وبالرغم من قلة عدد العمال المشاركين في تلك الإضرابات إلا أنها مثلت البداية الجادة للنشاط النقابي العمالي المنظم في المجالين الصناعي والزراعي[١٨]. إذ مرت حركة المقاومة العمالية الوليدة مثل الحركة الوطنية بمرحلة جديدة في تطورها بعد الحرب العالمية الأولى، بسبب ارتفاع الأسعار لاسيما السكر، وازدياد بؤس أصحاب ذوي الدخل المحدود بالمقارنة مع الطبقات الأخرى[١٩].

وفي ضوء ذلك، عقد العمال اجتماعاً بنادي الخريجين بأم درمان في الثالث والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٩ صاغوا فيه مذكرة متضمنة مطاليب العمال، ومطالبة بزيادة الأجور وقاموا بتسليمها لمكتب الحاكم العام، والتي ازعجت الحاكم العام، لما فيها من مطالب مشروعة ، وأسلوب واضح ، فقام الحاكم العام على الفور بتكوين لجنة اقتصادية لتقوم بأجراء دراسة اقتصادية لتحديد تكاليف المعيشة للعمال وتقويم الأجور[٢٠].

ولم تتخذ الحكومة أي إجراء إيجابي للاستجابة لمطلب زيادة الأجور ، فضلاً عن ازدياد قلق العاملين المصريين بعطبرة ووادي حلفا، بعد قيام الموظفين السودانيين بإضراب في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٩، وتحشيد قوات الجيش وإرسال الفرق البريطانية والمصرية لكل من بورسودان وكوستي وعطبرة، الأمر الذي عكس كذلك قلق الحكومة نفسها لتصاعد روح المقاومة للعمال والموظفين معاً[٢١].

لقد شهدت مرحلة العشرينات نمو الوعي السياسي والنقابي، وتأسيس الجمعيات السياسية والأدبية في العاصمة، وتأسست لها فروع رئيسة في عطبرة وبور سودان وانتشر مؤيدوها في بقية الأقاليم[٢٢]. ومن الجدير بالذكر، أن قوى العمال أدانت في غالبيتها بالولاء للطائفية (الختمية) واللاتجاهات (الاتحادية) التي عبرت حضارياً وسياسياً عن النزعة المتوسطية لشمال السودان، وتجلي روح النزعة الاتحادية، وبذلك شكلت قوى العمال ومنذ البدء رصيداً حياً للحركة الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني وميولها الوحدوية مع مصر[٢٣].

وكانت تلك المقاومة التي نشأت، وتطورت في الحقبة ١٩٢٢-١٩٢٥ تعمل على تنظيم جمعية عمالية بالتعاون مع جمعية اللواء الأبيض، ونجحت في تنظيم عدد كبير من الحرفيين والعمال (النجارين ، والطباخين، عمال الميكانيكا وغيرهم)[٢٤]، على شكل خلايا تنظيمية ذات أغراض سياسية واضحة، وقد قاد ذلك الخط العمالي علي احمد صالح في المطبعة الحكومية، والذين لعبوا دوراً مؤثراً في تنظيم الاضرابات والمظاهرات الشعبية التي شهدها السودان ابتداءً من حزيران وحتى تشرين الثاني من عام ١٩٢٤[٢٥].

عندما اندلعت ثورة عام ١٩٢٤ حاول المثقفون الوطنيون دعوة العمال لتكوين النقابات إلا أن تلك المحاولة لم تجد الاستجابة المطلوبة بسبب عدم وجود المقومات الأساسية لقيام النقابات، وبالرغم من ذلك لم يتقاعس العمال بالوقوف بعيداً عن تلك الحركة، إذ شاركوا في التظاهرات وتوزيع المنشورات ، وانضم البعض منهم لجمعية اللواء الأبيض ، وتمت محاكمة بعض المشاركين في الانتفاضة[٢٦].

في خضم ذلك قامت كتيبة السكك الحديد وبعض المتظاهرين باحتلال محطة السكة الحديد في العاشر من آب عام ١٩٢٤ لمنع نزول حاميتين من الجيش البريطاني وفرقة مصرية كان قد استدعاها مدير بربر، وفي اليوم التالي استطاعت القوات البريطانية تدريجياً وفي بطء الإطاحة بالجنود المتظاهرين ، كما قام جنود الخيالة المصرية بمحاصرتهم في ثكناتهم، وقد شمل ذلك التمرد العاملين على امتداد السكك الحديد ، خارج مدينة عطبرة، إذ اضرب (٨٢) منهم ، وكان جزاؤهم السجن، وتمكنت الحكومة من محاصرة التمرد والسيطرة عليه[٢٧].

وبعد إخماد ثورة عام ١٩٢٤، سادت مرحلة من الهدوء والركود في العمل النقابي ولم تكن هناك أحداث تذكر، إلا أن ذلك الركود لم يدم طويلاً، ففي عام ١٩٢٥ انشئت مدرسة جيت الصناعية التي ولدت دافعاً قوياً للتجمع والتعامل العملي المهني، وجاءت فكرة الاندية العمالية ، خلال التقاء العمال مع بعضهم في المقاهي والمنتديات المسائية ، ففي عام ١٩٢٤ تقدم عدد من العمال بطلب للحكومة البريطانية للتصديق بإنشاء نادي وقد رفضت الحكومة ذلك المطلب بحجة أن بعض المتقدمين كانوا من المشاركين في تظاهرات عام ١٩٢٤[٢٨].

وتفادياً للصدام قام العمال بتكوين لجنة أخرى تحت مسمى (جمعية) استطاعت انتزاع الموافقة بتأسيسها من السلطة الاستعمارية[٢٩].

كانت بذور الحركة العمالية المنظمة في نقابات بعد الحرب العالمية الأولى منعطفاً مهماً في مجرى الحركة الوطنية السودانية ، كونها دخلت معترك السياسة من موقف محدد المعالم والقسمات من الاستعمار البريطاني بأساليب جديدة آنذاك في الصراع ضده[٣٠]. ومنذ عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٤٢ قام العمال والمزارعون بمجموعة إضرابات ، ففي عام ١٩٣٤ اضرب (٢٠٠٠) عامل مطالبين بزيادة في الأجور ، كما قام العمال المصريون بإضراب مماثل في العام ذاته عندما قام سائقو البريد والمفتشون وجامعو التذاكر بشركة الماء والطاقة الكهربائية بإضراب لمدة خمسة أيام، وفي عام ١٩٣٨ اضرب (٦٠) عاملاً من عمال مصانع القطن، كما اضرب عمال ميناء

بورسودان وخلال العامين ١٩٤١-١٩٤٢ لم تقل حوادث الإضرابات عن العمل من جانب الهيئات والجماعات المختلفة في شتى أرجاء البلاد عن (١١٤) إضراباً[٣١].

فضلاً عن ذلك ، وخلال عام ١٩٤٢ ظهرت تحركات بين التلاميذ خريجي المدارس الصناعية الذين لم يكملوا مرحلة التلمذة داخل الورش ومقدارها خمس سنوات وأخذوا يعبرون عن عدم رضاهم بشروط خدمتهم، واتفقوا على المطالبة بتحسين تلك الشروط وحددوا مطالبهم[٣٢].

وفي السياق نفسه، قام خريجو المدرسة الصناعية بمدينة عطبرة بتقديم طلب في العشرين من آذار عام ١٩٤٣ إلى مدير عام الورش بمدينة عطبرة للتباحث معه بشأن مطالبهم، إذ أكد احمد افندي حسن خليفة الذي تسلم نص الخطاب المرسل إلى مدير عام الورش أن المدير لا يريد مقابلتكم، وتدوين ما تريدونه ورقياً للنظر فيها لاحقاً[٣٣].

وقد فصل بعض عمال الورش من أعمالهم لمدة شهر كامل في الثاني والعشرون من تشرين الثاني عام ١٩٤٣، وتقدموا بطلب إلى مدير عام الورش للسماح لهم بالبقاء في المجمع السكني الخاص بالعمل خلال مدة الإيقاف[٣٤]. في اليوم التالي تقدم العمال بخطاب إلى مدير عام الورش أكدوا فيه تقديم طلب السماح بمقابلة المدير لشرح المطالب شرحاً وافياً[٣٥]. وجاء الرد بأن الحكومة غير مستعدة لتغيير مرتباتهم لعدم قدرتها على الإيفاء بتلك المرتبات بسبب الزيادة في التكاليف المعيشية[٣٦].

وبمجيء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، سخرت بريطانيا إمكانيات البلاد من مؤن زراعية وغذائية وبشرية لمصلحة الجيوش البريطانية، فارتفعت أسعار السلع المحلية والمستوردة وازدادت ساعات العمل دون زيادة في الأجور وتفاقمت حالات التعسف والبطش والاضطهاد[٣٧] ، وارتكبت الكثير من الجرائم في حق العمال، وخضعوا لنزوات المسؤولين، فضلاً عن الإجراءات التعسفية بحقهم[٣٨].في خضم تلك الأوضاع، لعب (الحزب الشيوعي السوداني) دوراً كبيراً في تطور الحركة العمالية، إذ استمد قوته من أفراد تلك الطبقة ومن العمال ولاسيما غير المهرة منهم " عمال مشروع

الجزيرة ، وعمال سكك الحديد، وعمال القطاع الحكومي" الذين كانوا ذوي خبرة في التنظيم النقابي والحزبي ، كما أثرت نوعية القيادة للحزب الشيوعي السوداني في تحقيق المنجزات النقابية للطبقة العاملة السودانية(٣٩). وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية، أزداد حجم القوى العاملة الحضرية بسبب الحاجة لإنتاج المعدات الحربية لجيوش الحلفاء وإنتاج السلع الاستهلاكية التي لم تكن من الممكن استيرادها(٤٠).

كان للتوسع الكبير الذي شهدته قوة دفاع السودان خلال الحرب وتسريح أعداد كبيرة من الجنود بعد انتهاء الحرب، تأثيرات مهمة وإيجابية في مجال تقوية الصف العمالي، إذ التحقت أعداد من أولئك الجنود بمرفق السكة الحديد ، عزز حركة العمال برافد قوي، ومهم ومسلح بالمقدرة الفنية، إذ كان أولئك الجنود مؤهلين تأهيلاً فنياً عالياً في التدريب على قيادة السيارات والحدادة والتلغراف، وغير ذلك من المهن الجديدة آنذاك(٤١).

كان لسياسة الحكم الثنائي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثنائية أثراً في تطور الحركة النقابية كونها كانت تستدعي فتح الطريق لنشوء النقابات العمالية بعد فوز(حزب العمال البريطاني) (٤٢) في انتخابات عام١٩٤٦، وتعيين القائد النقابي البريطاني (أرنست بيفن) Ernest Bevin(٤٣). وزيراً للخارجية في الحكومة البريطانية(٤٤).

ووفقاً لذلك، بدأ الحزب يشجع الحركات العمالية في المستعمرات البريطانية، إذ عزمت بريطانيا على إتباع أحد الآراء الثلاثة تجاه الحركة العمالية في مستعمراتها، إذ تمثل الرأي الأول في احتواء الحركة العمالية في مستعمراتها، بعدم السماح لها بالحركة إلا تحت مظلتها، ومن ثم تخترقها بتنظيمات صورية تمتص بها دافعها الثوري في حين تضمن الرأي الثاني إرهاق الحركة بالمفاوضات المضنية حتى يطفئوا لهيب الحماسة بينها وتتداعى إلى حركات إصلاحية، في حين دعا الرأي الثالث إلى إخمادها بالعنف وإرغامها على الإذعان(٤٥).

وتزامناً مع تلك التطورات ، شهدت السودان زيادة في الوعي السياسي والقومي الذي أدى إلى زيادة عدد الصحف المحلية وتأسيس محطة للإذاعة المحلية، وتزايد أعداد المنظمين إلى نقابات العمال والعمل الجماعي بعد أن وجدوا ان العمل الفردي لا جدوى منه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن الحكومة لم تكن تأبه بالإسراع لتنفيذ السياسة الرامية لتكوين النقابات والتي نادت بها فوراً حكومة العمال البريطانية بعد الحرب(٤٦).

وانطلاقاً من ذلك بدأت أولى الخطوات لتنظيم الحركة النقابية عام ١٩٤٦ وذلك في مدينة عطبرة مركز رئاسة مصلحة السكك الحديد، إذ كان عمال سكة حديد عطبرة يشكلون قوة عمالية كبيرة ومتجانسة قدرت بنسبة ٩٠% من سكان المدينة ونحو ٤٠% من مجموع عمال السكة الحديد، ويرجع ذلك إلى وجود مدرسة السكة الحديد التي أنشئت منذ عام ١٩٢٤ ، والمدرسة الصناعية ، وورش مصلحة السكة الحديد في المدينة ذاتها(٤٧).

بدأ العمال يؤدون دورهم سعياً منهم لطرح شعارات الخريجين الوطنية التي عمدت بريطانيا ازاءها إلى تعيين ممثل عن الجمعية التشريعية التي قاطعها العمال فأشتعل فتيل الشرعية النقابية أثر ذلك(٤٨). وقد طرح العمال المتظاهرون مشروع تكوين هيئة نقابية معترف بها ممثلة للعمال تحت اسم (هيئة شؤون العمال) متخذين من نادي الخريجين في عطبرة مركزاً لنشاطهم وبأشراف مجموعة من الرموز والعناصر القيادية الأولى(٤٩)، ومنهم سليمان موسى(٥٠)، والشفيع احمد الشيخ(٥١).

ولقد حدد العمال أهداف هيئتهم الجديدة آنذاك والمتمثلة بالآتي:-

أولاً: تنظيم العمال في هيئة منظمة لتحسين مستوى حياتهم النقابية والثقافية، لرعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم عن طريق الأساليب المشروعة، لتكون حلقة وصل بين العمال والمخدمين.

ثانياً: تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأعضاء.

ثالثاً: تنظيم المحاضرات الأدبية والعلمية بهدف تطوير المستوى التعليمي للأعضاء(٥٢).

ومن الأهداف الأخرى للهيئة العمل على إذكاء التضامن النقابي الاجتماعي، وإنشاء صندوق يسمى صندوق التضامن الاجتماعي ممثلاً باشتراك شهري لكل عضو نقابة تقرره الجمعية العمومية[٥٣]. كما قامت الهيئة بإرسال مذكرة في السادس عشر من آذار عام ١٩٤٧ إلى الحاكم العام مطالبة فيها بالاعتراف الرسمي بنشاطها، إلا أنها لم تتلقى رد مرضياً عنها[٥٤].

وإزاء ذلك الرد المخيب لآمال الهيئة، قام العمال بتنظيم مظاهرة سلمية متألفة من أعضاء الهيئة والعمال في الثاني عشر من تموز من العام ذاته اتجهت صوب رئاسة السكة الحديد، لإعلان احتجاجهم، وللتأكيد على أن الهيئة، حظيت بتأييد معظم العاملين بالسكة الحديد بعطبرة[٥٥].

ولقد تصدى رجال الشرطة لهم، واصطدموا معهم اصطداماً عنيفاً وقبض على قادة هيئة شؤون العمال في اليوم الثاني من المظاهرة، إذ بلغ عدد الذين اعتقلوا في أول إضراب لهيئة شؤون العمال ما يقارب (٦٠) شخصاً منهم سليمان موسى. والطيب حسن الطيب وغيرهم[٥٦].

استمر عمال السكة الحديد بإضرابهم التاريخي الذي استمر (١٣) يوماً والذي شل كل النشاط الاقتصادي لاسيما أن السكة الحديد كانت الوسيلة الوحيدة لنقل الصادرات والواردات، وربط أقاليم السودان ونقل الركاب، مما احدث اضطراباً عنيفاً في دوائر الحكومة[٥٧].

وعلى مستوى الشارع السوداني، فقد تجاوبت مع الإضراب فئات الشعب المختلفة مع تنظيماته السياسية فانهالت على العمال المضربين التبرعات المادية والعينية، الأمر الذي جعل العمال المضربين لا يشعرون بضائقة مادية بسبب عدم صرف المرتبات، وكان من صدى المعركة كذلك وصول برقيات تأييد من الهيئات والمنظمات والأفراد كافة للمطلب العمالي ومباركته للحركة الوليدة[٥٨].

إزاء ذلك الوضع ، أصرت الإدارة البريطانية على تقديم بعض المتظاهرين الذين أقدمت على اعتقالهم إلى المحكمة[٥٩].

وأكد المعتقلون عدم مبالاتهم بالمحاكمة، و انها لن تكون سببا لرفع الإضراب أو التخلي عن مطلب الاعتراف بالهيئة وعلى أثر ذلك راجعت الإدارة البريطانية موقفها من تلك القضايا، ولاسيما قضية الاعتراف بهيئة شؤون العمال بوصفها تنظيماً عمالياً شرعياً، وقد قبلت الهيئة وساطة الوفد البريطاني تحت شرط أساسي هو أن يكون أعضاء الهيئة التي تعترف بها السلطات من داخل مدينة عطبرة[٦٠]، وإزاء تلك الأحداث اضطرت الإدارة البريطانية إلى التخلي عن قانون نيومان الذي أصدره ديفيد نيومان[٦١]، الذي كان يمثل مجموعة من القيود على الحركة العمالية منها[٦٢]:-

أولاً:- تحديد ساعات العمل الرسمية.

ثانياً:- إصدار بعض القوانين المنظمة لعلاقات العمل.

ثالثاً:- الاعتراف بحق التنظيم النقابي.

رابعاً:- بعض المطاليب الفرعية الأخرى[٦٣].

وبعدها عملت على سن قانون للنقابات عام ١٩٤٨، أكد حق العمال في تأسيس نقابة لهم مع السماح بتكوين اتحاد بين النقابات والذي عدا انتصاراً للطبقة العاملة، وثمرة من ثمرات كفاحها[٦٤].

وقبل صدور قانون النقابات عام ١٩٤٨، كانت هناك مجموعة من العمال قد بدأت تعمل على إعداد مسودات لوائح ودساتير نقاباتها في مختلف مواقع العمل، إلا أن عملية تسجيل النقابات بدأ فعلياً في عام ١٩٤٩ عندما كان هناك خمس نقابات فقط استكملت إجراءات تسجيلها ، وفي عام ١٩٥١، ارتفع عدد النقابات المسجلة إلى (٨٦) نقابة ، ثم إلى (٩٩) نقابة عام ١٩٥٢ ، وإلى (١٢٣) نقابة عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦ ارتفع إلى(١٣٥) نقابة ضمت في عضويتها حوالي (٨٧٣٥٥) عاملاً[٦٥].

وقرب موعد افتتاح الجمعية التشريعية في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ قامت الأحزاب المعارضة بمظاهرات احتجاج ، كان من نتائجها إصابة عدد من العمال والمواطنين بجروح مختلفة نتيجة لتعدي السلطات على المظاهرة ، لهذا أرسلت هيئة شؤون العمال برقية احتجاج إلى الحكومة ضد هذه الجريمة، والتي فسرها العمال

المؤيدون لقيام الجمعية بأنها انحياز من هيئة شؤون العمال إلى معارضي الجمعية لهذا عقد هؤلاء العمال اجتماعاً بدار حزب الأمة ثم أصدروا بياناً صحفياً أعلنوا فيه عن تكوين (هيئة شؤون العمال الأحرار) ولكن هذه الفكرة تلاشت بعد أيام[٦٦].

وإزاء تلك الأحداث انعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات عمال السودان في تشرين الثاني عام١٩٥٠، والذي اشتركت فيه(٥٣) نقابة مثلت عمال الورش والمصانع ، وبلغت عضويته(١٥٠) ألف عضو، والذي دعا إلى استنكار فصل مئات من طلاب المدارس الثانوية بسبب نشاطهم السياسي، وعلى تعديل قانون دفاع السودان والذي بموجبه أعطى الحاكم العام سلطات أوسع لقمع الإضرابات[٦٧].

وبالفعل عمل الاتحاد على تنظيم أكبر إضراب للعمال في تاريخ السودان في آب عام ١٩٥١، وكان من بين مطاليب عمال النقابات زيادة الأجور بنسبة ٧٥% لجميع العمال المستخدمين في شتى المصالح البريطانية[٦٨].

وأجرى اتحاد نقابات العمال في كانون الأول من العام ذاته تعديلاً على دستوره الذي كان يرمي لحماية مصالح العمال ليتضمن مطالب سياسية وطنية واضحة أهمها محاربة السياسة الاستعمارية في السودان من جميع النواحي، والحصول على حق تقرير المصير وعدم التعاون إطلاقاً مع الإدارة البريطانية، ، والعمل على توحيد صفوف الشعب في جبهة متحدة[٦٩]، والحصول على أجور أفضل وشروط عمل أفضل والعمل على تحقيق الحريات النقابية، والنضال من أجل تحقيق السلام بين الشعوب، وإعلان الحرب على جميع المشروعات الاستعمارية العدوانية وأحلافها، وتحقيق وحدة النضال المشترك مع عمال مصر والشعب المصري[٧٠].

تأكيداً لما تقدم أرسل السكرتير الإداري في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٢ خطاباً إلى اتحاد نقابات العمال وإلى الصحف يحذر النقابات من العمل في السياسة ويقول أن ذلك يتعارض مع دساتير النقابات، وأكد أن الحكومة لا تمانع في اشتغال العمال بالسياسة ، ولكن ليس عن طريق النقابات ، واتهم الاتحاد بأنه أصبح هيئة سياسية، ويسلك طريقاً مضراً باقتصاديات البلاد، وتبع ذلك تصريح لزعيم الجمعية

التشريعية بصدد إلغاء التشريعات العمالية، وطعن نائب السكرتير الإداري بدستور اتحاد العمال، وقال أنه لا يوفر تمثيلاً مناسباً لأحجام النقابات ثم طالب بإيجاد هيئة تمثيل نقابات الحكومة لتدخل في مفاوضات مع الحكومة حول مطالب العمال الذين تمثلهم(٧١).

وتسلمت منذ مطلع عام ١٩٥٤ مقاليد السلطة في البلاد أول حكومة وطنية، إلا أنها بدلا من الاستجابة لمطالب العمال الذين لعبوا الدور الأساسي في محاولة تحقيق الاستقلال، أخذت تعمل على ضرب الحركة النقابية وشق صفوفها(٧٢).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نستطيع ان نستنتج عدة مفاهيم ورؤى جسدت أثر الحركة النقابية في السودان ، اذ ظهرت نتيجة المشاريع الكثيرة التي أنشأها الاستعمار البريطاني والتي عدت بمثابة البداية الاولى لظهور تلك الطبقة والتي تطورت اكثر بمرور الزمن نتيجة الحاجة للأيدي العاملة بالمشاريع البريطانية سواء مشاريع السكك الحديد التي استحدثها الاستعمار لنقل البضائع البريطانية ، او من خلال المشاريع الزراعية ولاسيما مشاريع زراعة القطن الذي اعتمدت في الحصول عليه من المزارع المصرية ، ونتيجة تدهور زراعته اتجهت نحو السودان بعد ان تأكدت من امكانية زراعته وبجودة عالية كالذي كانت تحصل عليه من المزارع المصرية وكل تلك المشاريع خلقت الطبقة العاملة في السودان كون بريطانيا استعانت بالأهالي للعمل بتلك المشاريع . تمكن العمال من إثبات وجودهم الطبقي بوصفهم قوة حقيقية عبر تكوين هيئة نقابية معترف بها ممثلة للعمال تحت اسم هيئة شؤون العمال عام ١٩٤٦ ، وبأشراف مجموعة من الرموز والعناصر القيادية الاولى منهم سليمان موسى، والشفيع احمد الشيخ الذين ساهموا بتطوير الحركة النقابية في السودان.

وختاماً يجدر بنا ان نشير الى ان هذه الدراسة قد سلطت الضوء على مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ الحركة النقابية في السودان والتي كانت ولا تزال ذات أهمية كبيرة .

Abstract.

Through this study we can conclude several concepts and visions embodied the impact of the trade union movement in the Sudan for the period 1956-1969, as the trade union movement in Sudan emerged as a result of the many projects created by British colonialism that which is promised as the very beginning of the emergence of that layer, which develop more over time as a result of the need for hands working British projects both railways developed by colonialism for the transfer of British goods projects, or through agricultural projects, especially the cultivation of cotton projects which were adopted to get it from the Egyptian farmer, and as a result of the deterioration of cultivation headed towards Sudan after it was confirmed the possibility of cultivation and quality high like the one they get it Egyptian farmer and all of these projects has created a working-class Britain in Sudan universe Balohala hired to work with those projects. Enabling workers to prove they are the class as a real force over the composition of trade union body recognized representative of the workers under the Authority Workers Affairs name in 1946, and under the supervision of a set of symbols and command elements of the first of them Suleiman Musa, and Shafie Ahmed Sheikh who contributed to the development of the trade union movement in Sudan.

Finally, we should point out that this study may shed light on an important historical period from the date of the trade union movement in Sudan, which was and still is of great importance.

الهوامش :

(١) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٠، ص١٣.

(٢) مدينة في أقصى شمال السودان تقع في الولاية الشمالية على بعد ٩٠٩ كم من العاصمة الخرطوم ، وتعد بوابة السودان الشمالية وأولى مدنه المرتبطة بمصر. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان وأشهر أسماء الأعلام والأماكن ، ج٣، ، شركة افروقواف للطباعة والنشر والتغليف ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص١٤٨٠.

(٣) مدينة تقع في شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر على ارتفاع ٦٦ متراً، وتبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي ٦٤٢ كيلومتراً، وتضم منطقة أثرية تاريخية وكانت سابقاً ميناء السودان الرئيس. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٤٩.

(٤) مدينة مشهورة بمحافظة النيل شمال اتبرا ، قيل أنها من بربر اسم امرأة حكمتها قديماً وتسمى أيضاً القوز وقوز الفوج. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٥.

(٥) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩ ، ترجمة هنري رياض واخرون الدار العربية السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ ، ص٤١.

(٦) محمود شاكر، السودان ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١، ص٥٤.

(٧) محمد عمر بشير ، المصدر السابق، ص٤٢.

(٨) أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الأحزاب السياسية في السودان، ١٨٩٨-١٩٥٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦،ص١٢١.

(٩) محمد عمر بشير ، المصدر السابق، ص١٤٦.

(١٠) محجوب سيد احمد، حقوق الإنسان وتطور الحركة العمالية في السودان (١٩٤٦-١٩٩٦)، القاهرة، د.ت، ص١١-١٢ .

(١١) عبدالرحمن عباس مالك، اضواء على الأجور ومستوى المعيشة وشروط خدمة عمال السودان (١٩٠٣-١٩٦٨) ، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٨٨، ص٨.

(١٢) بهاء الدين مكاوي، التنظيمات الفنونية، مجلة سودانيل ، العدد٣٥، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص٥.

(١٣) عثمان السيد محجوب، سكك حديد السودان النشأة ، التطور، الآثار (١٨٩٦-١٩٦٢) رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة وادي النيل، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٠.

(١٤) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(١٥) بهاء الدين مكاوي ، المصدر السابق، ص٥.

(١٦) هي الميناء البحري الرئيس في السودان ، وهي واحدة من المدن الكبيرة في السودان ومنطقة البحر الأحمر، تعدّ البوابة الشرقية للسودان. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، المصدر السابق، ج١، ص٢٦٦.

(١٧) عبدالرحمن عباس مالك، المصدر السابق، ص٨-٩.

(١٨) ابو بكر حسن محمد باشا، المصدر السابق، ص١٢١ .

(١٩) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية ، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٢٠) محجوب سيد أحمد، المصدر السابق، ص١٢.

(٢١) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية ، ص٢٤٨.

(٢٢) محجوب سيد احمد، المصدر السابق، ص١٢؛ السودان ، مجلة المصور، العدد ١٨٣٣، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٣.

(٢٣) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣٠٢.

(٢٤) تيم نبلوك ، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢٥) ابو بكر حسن محمد باشا، ، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢٦) محجوب سيد احمد، المصدر السابق، ص١٢.

(٢٧) عثمان السيد محجوب، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢٨) صحيفة الاتحاد الدولي، العدد ٦٥٩ ، الخرطوم ، ٦ كانون الأول، ١٩٩٤.

(٢٩) محجوب سيد احمد، المصدر السابق، ص١٣؛ عدنان العابد، نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل في القوانين العربية ، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٧.

(٣٠) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥) ، شركة الأول للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص٢٩٨.

(٣١) محمد عمر بشير ، المصدر السابق، ص٢٥٠؛ محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص٤٨٩.

(٣٢) علي محمد بشير موسى ، تاريخ نقابة عمال السكة الحديدية والحركة النقابية في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص٢٨.

(٣٣) G. M. O., Sudan Rail Ways, D.7,21st February , 1943.

(٣٤) G.M. O., from: your obejient seronts to chief mech Engineer, Tbara, D.8,22 February, 1943.

(٣٥) مسودة خطاب العمال إلى مدير عام الورش بتاريخ ٢٣ آذار، ١٩٤٣، وثيقة رقم ٩، ٢٣ آذار ، ١٩٤٣ .

(٣٦) G. M. O., Sudan Rail ways , Gmcv, 2435, D. 10, 25st February, 1943.

(٣٧) علي محمد بشير موسى ، المصدر السابق ، ص٢٩.

(٣٨) عبدالرحمن عباس مالك، المصدر السابق، ص١٠؛ لجنة في مؤسسة النقابة العمالية ، الحركة النقابية العربية ، ط٢، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٨١، ص١١١.

(٣٩) غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤ – ١٩٥٦ ، مكتبة التحرير ، بيروت ، ١٩٨١، ص١٣٨.

(٤٠) تيم نبلوك ، المصدر السابق، ص١٧.

(٤١)علي محمد بشير موسى، المصدر السابق، ص٣٢.

(٤٢) تعود جذور الحزب إلى الجمعيات والنقابات التي كان لها الدور الفعال في تأسيسه، ومنها الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي، وحزب العمال المستقل، التي اجتمعت في مؤتمر بلاتيموث عام ١٨٩٨وشكلت لجنة التمثيل العمالي التي استمرت بالعمل حتى عام١٩٠٦ لتعلن عن ولادة حزب العمال البريطاني، وشكل أول حكومة له في عام١٩٢٤ بزعامة رمزي ماكدونالد. للمزيد ينظر: حارث عبدالرحمن الطيف محمد التكريتي، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام١٩٢٤، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠٠٧؛
Henry pelling , The origins of the Labour party 1880-1900, London , Gtarendan press, 1965, P.55.

(٤٣) زعيم نقابي بريطاني ولد عام ١٨٨١ ، عرف بالقدرة على التنظيم ، نشأه بيفن فقيراً سائقاً للقطارات بالسكك الحديد، وبدأ حياته زعيماً لنقابات العمال البريطانية، أصبح عضواً في= =الاتحاد العام للعمال عام ١٩٢٥ و١٩٤٠ ، كما عمل وزيراً للعمل في وزارة تشرشل خلال سنوات (١٩٤٠–١٩٤٥) ، وشغل منصب وزير الخارجية خلال السنوات (١٩٤٥–١٩٥١)، توفي عام ١٩٥١. للمزيد ينظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ١٧٨٩–١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد، ١٩٩٢، ص١١٠–١١١.

(٤٤) تيم نبلوك ، المصدر السابق، ص١١٩.

(٤٥) محمد سعيد القدال ، المصدر السابق، ص٥٠٠.

(٤٦) محمد عمر بشير ، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤٧) محمد السيد محمد، صفحات مشرقة من نضال الحركة النقابية في السودان، مجلة العامل المعاصر، العدد٢٠ ، بغداد، ١٩٦٩، ص٢٧؛ محمد عمر بشير ، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤٨) عدنان العابد، المصدر السابق، ص٢٣؛ منظمة العمل العربية، دور منظمة العمل العربية، في دعم الحركة العمالية في الوطن العربي، دار الشعب ، القاهرة، ١٩٧٦، ص١١٦.

(٤٩) علي محمد بشير موسى، المصدر السابق، ص٤٠.

(٥٠) ينتمي إلى احدى الأسر المصرية التي استوطنت مدينة الخرطوم بحري، التحق بالعمل في ورشة الوابورات قسم الميكانيكا ، ثم انتقل إلى ابترا عام ١٩٢٩ عاملاً بورشة الحملة الميكانيكية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٤٢.

(٥١) زعيم نقابي سوداني، هو الأمين العام لاتحاد النقابات في السودان، ونائب رئيس الاتحاد العالمي لنقابات العمال من مواليد مدينة سندي (شمال الخرطوم) بالمديرية الشمالية تلقى تعليمه بمدينة سندي، ثم تعلم بمدرستي بربر وبورسودان، التحق بأول دفعة بمدرسة الصناعات العليا بمدينة عطبرة وتخرج منها عام ١٩٤٢ ، عمل بالسكك الحديد في ورش عطبرة ، شارك بعد الحرب العالمية الثانية في نشأة أول تشكيل نقابي (هيئة شؤون العمال لسكة الحديد)، اختير سكرتيراً للاتحاد عام ١٩٥١ ، وقد أصبح نائبا لرئيس هذا الاتحاد منذ عام ١٩٥٧، أعلن تأييده لحركة ١٩ تموز ١٩٧١ التي قام بها الرائد هاشم عطا، ودعا الشفيع النقابات إلى عقد اجتماع وشارك في الموكب الذي قام به الاتحاد العام للنقابات وقد اعتقل بعد ذلك وحكم عليه بالإعدام. للمزيد ينظر: عبدالمنعم الغزالي، الشفيع احمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية السودانية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢ ، ص ١ .

(٥٢) أضواء على الحركة النقابية السودانية، مجلة الثقافة العمالية، العدد٢٣، بغداد، ١٩٦٩، ص١٣؛ تيم نبلوك، المصدر السابق، ص١٢١؛ لجنة الثقافة والنشر لاتحاد نقابات عمال القطاع العام، ١٢يوليو ١٩٤٧ ميلاد الحركة العمالية السودانية ، الخرطوم ، د.ت ، ص١٩.

(٥٣) صحيفة الثورة ، العدد ٣٤، بغداد، ٤ كانون الأول، ١٩٥٨، صحيفة الرأي الآخر، العدد ١٧٢٦، الخرطوم ١٤ تموز ١٩٦٩.

(٥٤) لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، المصدر السابق، ص١١٥؛ صحيفة العامل السوداني، العدد الأول، الخرطوم، ١ آب ١٩٤٦.

(٥٥) الطيب حسن الطيب، مذكرات عن الحركة العمالية (من الدورة الأولى لهيئة شؤون العمال بعطبرة (١٩٤٦-١٩٤٧-١٩٤٨))، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ، ١٩٨٩، ص٢٩.

(٥٦) عبدالرحمن عباس مالك، المصدر السابق، ص١٢.

(٥٧) صحيفة الأخبار، العدد ٢٨٢، القاهرة، ٢٨ كانون الأول ، ١٩٥٩.

(٥٨) الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ، سلسلة وثائقية نقابية، تاريخ الحركة العمالية، الخرطوم، ١٩٨٨، ص١٤.

(٥٩) صحيفة الرأي العام، الاعداد ٣٠٦ ، ٣٠٧، ٣٠٨، الخرطوم، ١٣-١٥ نيسان ١٩٤٨. للمزيد من التفاصيل عن المحكمة: ينظر الطيب حسن الطيب ، المصدر السابق، ص٣٠-٨٠.

(٦٠) علي محمد بشير موسى، المصدر السابق، ص٤٨.

(٦١) هو أحد زعماء الحركة العمالية البريطانية اختارته الحكومة السودانية ليتولى شرح قوانين العمل وتعريف النقابيين بأساليب ممارسة العمل النقابي. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٨٧.

(٦٢) حميد جاعد، الحركة النقابية العربية: دراسة تاريخية موجزة، مطبعة مؤسسة الثقافة، بغداد، ١٩٨٠، ص١١٤.

(٦٣) الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ، المصدر السابق، ص١٤، أضواء على الحركة النقابية في السودان، المصدر السابق، ص١٣.

(٦٤) محمد الزيدي، الحريات النقابية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، بيروت، ١٩٨٠، ص٦٣.

(٦٥) ديدار فوزي روسانو، السودان إلى أين ، ترجمة مراد خلاف ، الشركة العالمية للنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ١٢٢-١٢٣.

(٦٦) علي محمد بشير موسى، المصدر السابق، ص٧٨.

(٦٧) حميد جاعد وهادي نصيف، الحركة النقابية العربية، دراسة تاريخية موجزة، مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، ١٩٨٠، ص٥١؛ محمد الزيدي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٦٨) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٥٥؛ صحيفة الرأي العام، العدد ١٠٢٥، الخرطوم، ١٩٩٩.

(٦٩) أبو بكر حسن محمد باشا، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٧٠) أضواء على الحركة النقابية السودانية ، المصدر السابق، ص١٤.

(٧١) علي محمد بشير موسى، المصدر السابق، ص١٢١.

(٧٢) لجنة في مؤسسة الثقافة العربية، المصدر السابق، ص١١٨؛ التقرير السنوي لنقابة عمال السكة الحديد دورة (١٩٥٤-١٩٥٥) ، مطبعة النهضة ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦.

المصادر

اولاً :- الوثائق الغير المنشورة

1- G. M. O., Sudan Rail Ways, D.7,21st February , 1943.
2- G.M. O., from: your obejient seronts to chief mech Engineer, Tbara, D.8,22 February, 1943.
3- G. M. O., Sudan Rail ways , Gmcv, 2435, D. 10, 25st February, 1943.

ثانياً :- الوثائق السودانية الغير المنشورة

١- مسودة خطاب العمال إلى مدير عام الورش بتاريخ ٢٣ آذار، ١٩٤٣، وثيقة رقم ٩، ٢٣ آذار ، ١٩٤٣.

ثالثاً:- الموسوعات العربية

١- الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ١٧٨٩-١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد، ١٩٩٢.
٢- عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان وأشهر أسماء الأعلأم والأماكن ، ج٣، ، شركة افروقواف للطباعة والنشر والتغليف ، الخرطوم ، ١٩٩٦.

رابعاً :- الكتب العربية والمترجمة

١- الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ، سلسلة وثائقية نقابية، تاريخ الحركة العمالية، الخرطوم، ١٩٨٨.
٢- تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٠.
٣- حميد جاعد وهادي نصيف، الحركة النقابية العربية، دراسة تاريخية موجزة، مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، ١٩٨٠.

٤- حميد جاعد وهادي نصيف، الحركة النقابية العربية، دراسة تاريخية موجزة، مؤسسة الثقافة العمالية ، بغداد، ١٩٨٠.

٥- حميد جاعد، الحركة النقابية العربية: دراسة تاريخية موجزة، مطبعة مؤسسة الثقافة، بغداد، ١٩٨٠.

٦- ديدار فوزي روسانو، السودان إلى أين ، ترجمة مراد خلاف ، الشركة العالمية للنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٧- الطيب حسن الطيب، مذكرات عن الحركة العمالية (من الدورة الأولى لهيئة شؤون العمال بعطبرة (١٩٤٦-١٩٤٧-١٩٤٨))، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ، ١٩٨٩.

٨- عبدالرحمن عباس مالك، اضواء على الأجور ومستوى المعيشة وشروط خدمة عمال السودان (١٩٠٣-١٩٦٨) ، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٨٨.

٩- عبدالمنعم الغزالي، الشفيع احمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية السودانية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢.

١٠- عدنان العابد، نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل في القوانين العربية ، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٣.

١١- علي محمد بشير موسى ، تاريخ نقابة عمال السكة الحديدية والحركة النقابية في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، ٢٠٠٧.

١٢- غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤ – ١٩٥٦ ، مكتبة التحرير ، بيروت ، ١٩٨١.

١٣- لجنة الثقافة والنشر لاتحاد نقابات عمال القطاع العام، ١٢يوليو ١٩٤٧ ميلاد الحركة العمالية السودانية ، الخرطوم ، د.ت.

١٤- لجنة في مؤسسة الثقافة العربية، المصدر السابق، ص١١٨؛ التقرير السنوي لنقابة عمال السكة الحديد دورة (١٩٥٤-١٩٥٥) ، مطبعة النهضة ، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥- لجنة في مؤسسة النقابة العمالية ، الحركة النقابية العربية ، ط٢، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٨١.

١٦- محجوب سيد احمد، حقوق الإنسان وتطور الحركة العمالية في السودان (١٩٤٦-١٩٩٦)، القاهرة، د.ت.

١٧- محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠.

١٨- محمد الزيدي، الحريات النقابية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، بيروت، ١٩٨٠.

١٩- محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠-١٩٥٥) ، شركة الأول للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٢.

٢٠- محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩ ، ترجمة هنري رياض واخرون الدار العربية السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠.

٢١- محمود شاكر، السودان ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١.

٢٢- منظمة العمل العربية، دور منظمة العمل العربية، في دعم الحركة العمالية في الوطن العربي، دار الشعب ، القاهرة، ١٩٧٦.

خامساً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

١- أبو بكر حسن محمد باشا، نشأة وتطور الأحزاب السياسية في السودان، ١٨٩٨-١٩٥٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

٢- عثمان السيد محجوب، سكك حديد السودان النشأة ، التطور، الآثار (١٨٩٦-١٩٦٢) رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة وادي النيل، القاهرة، ٢٠٠٠.

سادساً:- الكتب الأجنبية

1- Henry pelling , The origins of the Labour party 1880-1900, London , Gtarendan press, 1965.

سابعاً:- البحوث والدراسات المنشورة

١- أضواء على الحركة النقابية السودانية، مجلة الثقافة العمالية، العدد٢٣، بغداد، ١٩٦٩.

٢- بهاء الدين مكاوي، التنظيمات الفنونية، مجلة سودانيل ، العدد٣٥، الخرطوم، ٢٠٠٩.

٣- محمد السيد محمد، صفحات مشرقة من نضال الحركة النقابية في السودان، مجلة العامل المعاصر، العدد٢٠ ، بغداد، ١٩٦٩.

ثامناً :- الصحف

١- الصحف العراقية: صحيفة الثورة ، العدد ٣٤، بغداد، ٤ كانون الأول، ١٩٥٨.

٢- الصحف المصرية: صحيفة الأخبار، العدد٢٨٢، القاهرة، ٢٨ كانون الأول ، ١٩٥٩.

٣- الصحف السودانية

- صحيفة العامل السوداني، العدد الأول، الخرطوم، ١ آب ١٩٤٦.
- صحيفة الرأي العام، الاعداد ٣٠٦ ، ٣٠٧، ٣٠٨، الخرطوم، ١٣-١٥ نيسان ١٩٤٨.
- صحيفة الرأي الآخر، العدد ١٧٢٦، الخرطوم ١٤ تموز ١٩٦٩.
- صحيفة الاتحاد الدولي، العدد ٦٥٩ ، الخرطوم ، ٦ كانون الأول،١٩٩٤